

منظومات دعم اتخاذ القرار

في ضوء تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030

جدول المحتويات

3	1. مقدمة
4	2. الملخص التنفيذي
6	3. التحدي القيادي اليوم
8	4. ماذا يحتاج متخذ القرار؟
10	5. منظومة دعم اتخاذ القرار
11	البيانات
11	التحليل
11	إدارة المهام
11	لوحات الأداء
11	الذكاء الاصطناعي
11	رفع نسبة تملك الأسر السعودية للمساكن
13	6. ربط المؤشرات بالتنفيذ
15	7. النتائج المتوقعة
16	8. لماذا الآن؟
17	9. خاتمة
18	10. المراجع والمصادر



1. مقدمة

منظومة دعم القرار كأداة ضابطة لتحويل الإستراتيجية إلى نتائج قابلة للقياس

تدخل المملكة العربية السعودية مرحلة تنفيذية متقدمة تقودها رؤية السعودية 2030، وهي مرحلة تركز على تسريع الإنجاز ورفع كفاءة الأداء وتحسين جودة الخدمات، وتعظيم الأثر الاقتصادي والتنموي للمشروعات والبرامج الوطنية. ومع هذا التحول الواسع، أصبحت المؤسسات الحكومية والخاصة تعمل ضمن بيئة تشغيلية أكثر تعقيداً من أي وقت مضى، وينعكس ذلك من خلال متغيرات بيئة عملية تعتمد على تدفق هائل للبيانات، وتسارع مستمر في المتغيرات الاقتصادية والتنظيمية والتقنية، وارتفاع متزايد في توقعات المستفيدين والجهات الرقابية والقيادات العليا. هذا الواقع غير طبيعة الإدارة الحديثة بصورة جوهرية. فلم تعد التحديات مرتبطة بتوفر المعلومات فقط، وإنما بقدرة المؤسسة على تحويل الكم الضخم من البيانات إلى قرارات دقيقة وسريعة تقود التنفيذ وتحقيق النتائج المستهدفة. وتشير تقارير ماكينزي أند كومباني (McKinsey & Company) إلى أن المؤسسات التي تعتمد على البيانات والتحليلات المتقدمة في صناعة القرار تحقق تحسناً في الكفاءة التشغيلية يصل إلى 30%، بينما توضح تقارير ديلويت إنسايت (Deloitte Insights) أن المؤسسات ذات النضج المرتفع في إدارة البيانات والتحليلات تتمتع بسرعة استجابة وكفاءة أعلى في اتخاذ القرار مقارنة بالمؤسسات الأقل نضجاً.

وفي المقابل، تؤكد تقارير جارتنر (Gartner) أن ضعف جودة البيانات وتشتتها يكلف المؤسسات عالمياً ما متوسطه 12.9 مليون دولار سنوياً نتيجة انخفاض جودة القرارات وتأخر المعالجة وضعف كفاءة التنفيذ. ومن هنا ظهرت منظومات دعم اتخاذ القرار باعتبارها أحد أهم الممكّنات المؤسسية الحديثة، نظراً لقدرتها على بناء بيئة تشغيلية مترابطة تربط بين البيانات والتحليل والقرار والتنفيذ والمتابعة وقياس الأثر ضمن دورة تشغيلية مستمرة تدعم الكفاءة والحوكمة والاستدامة، فجودة القرار أصبحت مؤشراً مباشراً يدل على جودة التنفيذ، وجودة التنفيذ أصبحت عاملاً رئيساً في قدرة المؤسسات على تحقيق مستهدفاتها الوطنية والتنافسية والتنموية.



2. الملخص التنفيذي

الحاجة

تحتاج القيادات التنفيذية اليوم إلى منظومة متكاملة تمنحها:

- رؤية تشغيلية موحدة.
- معلومات دقيقة ومحدثة لحظيًا.
- قدرة أعلى على التنبؤ بالمخاطر والانحرافات.
- أدوات فعالة لإدارة الأداء.
- ربطاً مباشراً بين المؤشرات والتنفيذ.
- قدرة مستمرة على المتابعة وقياس الأثر.

كما تتطلب المرحلة الحالية رفع مستوى الحوكمة والشفافية والقدرة على اتخاذ القرار في الوقت المناسب، خصوصاً مع تنامي حجم البرامج الوطنية والمشروعات الإستراتيجية.

التحدي

تواجه المؤسسات اليوم تحديًا متصاعدًا يتمثل في اتساع الفجوة بين الخطط الإستراتيجية والنتائج الفعلية، نتيجة تضخم البيانات وتعدد المؤشرات وتسارع المتغيرات التشغيلية، وضعف التكامل بين التخطيط والتنفيذ.

وتظهر هذه الفجوة في عدة صور تشغيلية وإدارية تشمل:

- بطء الوصول للمعلومة.
- تكرار البيانات وتضاربها.
- محدودية الرؤية المؤسسية الشاملة.
- تأخر اكتشاف الانحرافات.
- ضعف الربط بين المؤشرات والمبادرات.
- انخفاض القدرة على قياس الأثر الفعلي للقرارات.

وتوضح تقارير هارفارد بزنس (Harvard Business Review) أن القيادات التنفيذية تقضي ما يقارب 40% من وقتها في مراجعة التقارير والبيانات، بينما ترتبط نسبة محدودة فقط من هذه المعلومات بصناعة القرار التنفيذي بصورة مباشرة.

النتيجة

تتبعكس منظومات دعم القرار بصورة مباشرة على أداء المؤسسات من خلال:

- تسريع اتخاذ القرار.
- رفع جودة التنفيذ.
- تحسين كفاءة الإنفاق.
- تقليل المخاطر التشغيلية.
- تعزيز الشفافية والمساءلة.
- تحسين جودة الخدمات.
- رفع القدرة على قياس الأثر.
- دعم تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030.

الحل

تمثل منظومات دعم اتخاذ القرار الإطار المؤسسي القادر على تحويل البيانات إلى قرارات تنفيذية من خلال دورة تشغيلية متكاملة تشمل:

البيانات - التحليل - القرار - التنفيذ - المتابعة - التحسين المستمر

وتعتمد هذه المنظومات على:

- تكامل البيانات المؤسسية.
- التحليلات الذكية والتنبؤية.
- لوحات الأداء التنفيذية.
- الذكاء الاصطناعي.
- إدارة المبادرات والمهام.
- أنظمة الإنذار المبكر.
- الحوكمة الرقمية.
- المتابعة اللحظية للمؤشرات.



العقبات

لا تعيق القرارات

3. التحدي القيادي اليوم



في ظل التحولات الاقتصادية والرقمية المتسارعة، أصبحت القيادات التنفيذية تواجه بيئة تشغيلية أكثر تعقيداً وتشابكاً، تتطلب قدرة أعلى على قراءة المشهد المؤسسي واتخاذ القرار في الوقت المناسب. ومع تضخم حجم البيانات وتعدد المؤشرات وارتفاع وتيرة التغيرات، لم يعد التحدي مرتبطاً بتوفر المعلومات بقدر ارتباطه بالقدرة على توظيفها بصورة فعالة لدعم التنفيذ وتحقيق النتائج.

تعدد البيانات

تنتشر البيانات داخل العديد من المؤسسات بين أنظمة تشغيلية متعددة وقواعد بيانات منفصلة وتقارير مستقلة، ما يؤدي إلى بيئة معلوماتية مجزأة تعيق بناء رؤية مؤسسية موحدة.

وينتج عن ذلك:

- تضارب المعلومات.
- تكرار البيانات.
- ضعف دقة التحليل.
- بطء الوصول للمعلومة.
- محدودية اكتشاف الأسباب الجذرية للانحرافات.

وتوضح تقارير آي بي إم داتا (IBM Data & AI Solutions) أن ضعف تكامل البيانات يعد من أبرز أسباب انخفاض جودة القرارات التشغيلية والمالية.

ضغط المؤشرات

تعتمد المؤسسات الحديثة على أعداد ضخمة من المؤشرات الإستراتيجية والتشغيلية والرقابية، ما يخلق ضغطاً معلوماتياً متزايداً على القيادات التنفيذية.

هذا التضخم في المؤشرات يؤدي إلى:

- تشتيت التركيز التنفيذي.
- صعوبة تحديد الأولويات.
- بطء اتخاذ القرار.
- انخفاض وضوح الرؤية التشغيلية.

وتشير دراسات هارفارد بزنس (Harvard Business Review) إلى أن تضخم التقارير والمؤشرات يعد أحد أبرز العوامل المؤثرة في انخفاض كفاءة اتخاذ القرار داخل المؤسسات الكبرى. كما أن غياب التصفية الذكية للمؤشرات يجعل جزءاً كبيراً من الجهد الإداري موجهاً لمتابعة بيانات ذات أثر محدود على النتائج الإستراتيجية.

ضعف التكامل

تعاني بعض الجهات من فجوة واضحة بين الخطط الإستراتيجية والتنفيذ الفعلي نتيجة ضعف الربط بين:

- الأهداف الإستراتيجية.
- مؤشرات الأداء.
- المبادرات التنفيذية.
- المسؤوليات التشغيلية.
- الموارد المالية.
- قياس الأثر.

هذا الانفصال يقلل من قدرة المؤسسة على إدارة التنفيذ والتحكم بالمسار بصورة دقيقة ومستدامة.

تسارع القرار

أصبحت سرعة القرار عاملاً مؤثراً بصورة مباشرة في جودة الأداء المؤسسي.

فالقرارات المتأخرة تؤدي إلى:

- ارتفاع تكلفة المعالجة.
- توسع الانحرافات التشغيلية.
- انخفاض جودة الخدمة.
- فقدان الفرص.
- تراجع الكفاءة التشغيلية.

وتشير تقارير ماكينزي آند كومباني (McKinsey & Company) إلى أن المؤسسات السريعة في اتخاذ القرار تحقق عوائد تشغيلية أعلى بنسبة تصل إلى 20% مقارنة بالمؤسسات الأبطأ استجابة.

ولمقارنة ذلك في مستهدفات رؤية السعودية 2030 تعمل المملكة على تعزيز موقعها ضمن المؤشرات العالمية المتعلقة بالحكومة الرقمية والبيانات المفتوحة والذكاء الاصطناعي لرفع ترتيب المكلّف مؤشر الحكومة الإلكترونية والبيانات المفتوحة. تحقيق هذا التقدم يعتمد على:

- جودة البيانات.
- التكامل المؤسسي.
- التحليلات الذكية.
- سرعة اتخاذ القرار.
- الحكومة الرقمية.

فالمؤشرات الرقمية العالمية أصبحت تقيس قدرة الحكومات على إدارة القرار المبني على البيانات، وليس فقط مستوى الخدمات.

رؤية واضحة لقرار أدق

4. ماذا يحتاج متخذ القرار؟

تتطلب البيئة التنفيذية الحديثة نموذجًا أكثر تطورًا في صناعة القرار، يعتمد على وضوح الرؤية، وسرعة الوصول للمعلومات، ودقة التحليل، واستمرارية المتابعة. فكلما ارتفعت جودة البيئة المعلوماتية والتنفيذية المحيطة بالقيادات، ارتفعت قدرة المؤسسة على الاستجابة للمتغيرات وتحقيق نتائج أكثر كفاءة واستدامة.



سرعة

تعتمد فعالية القرار على توفر المعلومات الدقيقة في الوقت المناسب

وتوضح تقارير ديلويت إنسايت (Deloitte Insights) أن المؤسسات ذات الوصول اللحظي للبيانات تحقق قدرة أعلى على الاستجابة التشغيلية بنسبة تتجاوز 35%. كلما تقلص الزمن بين ظهور المشكلة واتخاذ القرار، ارتفعت قدرة المؤسسة على تقليل الخسائر وتعظيم الفرص.



وضوح

تحتاج القيادات التنفيذية إلى رؤية مختصرة وواضحة تبرز:

- المؤشرات الحرجة.
- الملفات ذات الأولوية.
- الانحرافات المؤثرة.
- المخاطر التشغيلية.
- فرص التحسين.

الوضوح التنفيذي يرفع سرعة الفهم، ويزيد جودة التوجيه، ويعزز كفاءة إدارة الموارد والمبادرات.



متابعة مستمرة

تحتاج المؤسسات الحديثة إلى متابعة تشغيلية مستمرة تعتمد على:

- مؤشرات الإنذار المبكر.
- التحليلات التنبؤية.
- المتابعة اللحظية.
- التصعيد الآلي للانحرافات.
- المراقبة المستمرة للأداء.

المتابعة المستمرة تقلل احتمالات تفاقم المشكلات وترفع سرعة المعالجة وتحسين الأداء.



دقة

تعتمد جودة القرار بصورة مباشرة على جودة البيانات؛ ولهذا أصبحت حوكمة البيانات عنصرًا أساسيًا يشمل:

- توحيد المؤشرات والتعاريف.
- رفع جودة البيانات.
- تعزيز الاعتمادية.
- تقليل التضارب والتكرار.
- بناء الثقة المؤسسية بالخرجات التحليلية.

القرار

منظومة متكاملة

5. منظومة دعم اتخاذ القرار

تمثل منظومات دعم اتخاذ القرار البنية التشغيلية التي تربط بين البيانات والتحليل والتنفيذ ضمن إطار مؤسسي متكامل يهدف إلى رفع جودة القرار وتعزيز القدرة على إدارة الأداء والتحكم بالمسار التنفيذي. وتكمن أهمية هذه المنظومات في قدرتها على تحويل البيانات المتدفقة من الأنظمة والمنصات المختلفة إلى معرفة قابلة للتحليل، ثم إلى قرارات تنفيذية قابلة للمتابعة وقياس الأثر.

من البيانات إلى التنفيذ

تعتمد منظومة دعم القرار على دورة تشغيلية مترابطة تبدأ بالبيانات وتنتهي بقياس الأثر والتحسين المستمر:



التنفيذ



القرار



التحليل



البيانات



التحسين



قياس الأثر



المتابعة



التحليل

تمثل الطبقة التحليلية العقل التشغيلي للمنظومة وتشمل:

- التحليل الوصفي لفهم الواقع الحالي.
- التحليل التشخيصي لتحديد أسباب الانحرافات.
- التحليل التنبؤي لتوقع المخاطر والاتجاهات المستقبلية.
- التحليل التوجيهي لدعم اختيار البدائل الأكثر كفاءة.

البيانات

تمثل البيانات الأساس الذي تُبنى عليه جميع القرارات، وتشمل هذه المرحلة:

- دمج مصادر البيانات المختلفة.
- تنظيف البيانات والتحقق من جودتها.
- توحيد المؤشرات.
- إنشاء مصدر موحد للحقيقة المؤسسية.
- حوكمة دورة حياة البيانات.

هذه المرحلة ترفع موثوقية المعلومات وتعزز جودة المخرجات التحليلية

لوحات الأداء

توفر لوحات الأداء التنفيذية رؤية لحظية تساعد القيادات على:

- متابعة المؤشرات الحرجة.
- مراقبة الانحرافات.
- مقارنة الأداء بالمستهدفات.
- قياس نسب الإنجاز.
- دعم القرار التنفيذي بصورة فورية.

وتعد لوحات الأداء أحد أهم أدوات الحوكمة الحديثة لرفع الشفافية وكفاءة المتابعة.

إدارة المهام

تمثل إدارة المهام أحد أهم عناصر نجاح التنفيذ المؤسسي من خلال:

- ربط المسؤوليات بالمؤشرات.
- تحديد المدد الزمنية.
- متابعة الإنجاز.
- مراقبة نسب التقدم.
- رفع المساءلة.
- تسريع التصعيد والمعالجة.

وتشير الدراسات إلى أن المؤسسات التي تعتمد أنظمة متابعة تنفيذ متقدمة تحقق تحسناً في الالتزام الزمني للمشروعات بنسبة تتجاوز 28%.

رفع نسبة تملك الأسر السعودية للمساكن

فمثلاً لتحقيق مستهدفات الإسكان يتطلب منظومات قرار تربط المؤشرات السكانية والتمويلية والتنفيذية التي تسعى إليها رؤية السعودية 2030. في رفع نسبة تملك الأسر السعودية للمساكن مستهدفة وصول نسبة تملك الأسر السعودية للمساكن إلى 70%.

ارتفعت النسبة من نحو 47% في السنوات الأولى للرؤية إلى ما يتجاوز 66%، مع استمرار العمل للوصول إلى المستهدف النهائي.

وبذلك يدعم اتخاذ القرار من خلال:

- تحليل البيانات السكانية والعمرائية.
- قياس الطلب والإمداد.
- متابعة المشروعات الإسكانية.
- مراقبة التمويل العقاري.
- تحليل الأثر الاجتماعي والاقتصادي.

تحقيق مستهدفات الإسكان يتطلب منظومات قرار تربط المؤشرات السكانية والتمويلية والتنفيذية ضمن رؤية تشغيلية موحدة ومنظومة الجهات المتعلقة بالإسكان والعقار في القطاع الحكومي والخاص.

الذكاء الاصطناعي

أصبح الذكاء الاصطناعي أداة مهمة في منظومات القرار الحديثة من خلال:

- تحليل الأنماط المعقدة.
- التنبؤ بالمخاطر.
- اكتشاف الانحرافات التشغيلية.
- دعم التوصيات التنفيذية.
- تحسين سرعة التحليل واتخاذ القرار.

وتشير تقارير بي دبليو سي جلوبال (PwC Global AI Report) إلى أن تقنيات الذكاء الاصطناعي قد تضيف ما يصل إلى 15.7 تريليون دولار للاقتصاد العالمي بحلول عام 2030.

كما تعمل المملكة على تعزيز الاقتصاد القائم على البيانات والذكاء الاصطناعي عبر مبادرات تقودها الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا).

مؤشرات تصنع الالتزام

6. ربط المؤشرات بالتنفيذ

تعتمد فعالية الحوكمة المؤسسية على قدرة المؤسسة في تحويل الأهداف الإستراتيجية ومؤشرات الأداء إلى خطط تنفيذية واضحة تقود العمل اليومي وتوجه الموارد والجهود نحو تحقيق النتائج المستهدفة. فالمؤشرات تكتسب قيمتها الحقيقية عندما تصبح جزءاً مباشراً من دورة التنفيذ والمتابعة والتقييم المستمر.



تصحيح المسار

تمكن منظومات دعم القرار القيادات من:

ولتحقيق ذلك، يجب ربط كل مؤشر أداء بـ:

- اكتشاف الانحرافات مبكراً.
- التدخل السريع.
- إعادة توجيه الموارد.
- تقليل الأثر التشغيلي للمشكلات.
- رفع كفاءة التنفيذ.

وتؤدي سرعة التصحيح إلى تقليل التكاليف التشغيلية وتحسين جودة النتائج بصورة مستمرة.



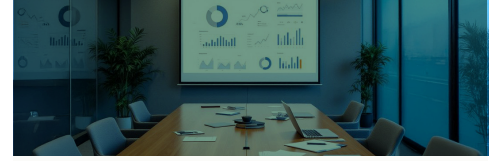
متابعة الأداء

تعتمد المتابعة الفعالة على:

ولتحقيق ذلك، يجب ربط كل مؤشر أداء بـ:

- قياس التقدم الفعلي.
- مقارنة النتائج بالمستهدفات.
- تحليل الانحرافات.
- تقييم المخاطر.
- تحديث الخطط التنفيذية بصورة مستمرة.

المتابعة الدقيقة ترفع جودة التنفيذ وتزيد احتمالات تحقيق المستهدفات.



تحويل KPI إلى مبادرات

تضمن القيمة الحقيقية للمؤشرات في قدرتها على قيادة التنفيذ.

ولتحقيق ذلك، يجب ربط كل مؤشر أداء بـ:

- هدف إستراتيجي.
- مبادرة تنفيذية.
- مسؤول مباشر.
- ميزانية محددة.
- إطار زمني واضح.
- أثر مستهدف قابل للقياس.

هذا الربط يحول مؤشرات الأداء من أدوات قياس إلى أدوات قيادة وتحكم بالمسار

وعلى سبيل المثال، من مستهدفات رؤية السعودية 2030 تحسين كفاءة الإنفاق وتعظيم الأثر المالي والتنموي للمشروعات والبرامج الحكومية، صمم مؤشر كفاءة الإنفاق الحكومي.

ارتباطه بدعم اتخاذ القرار

تحقيق كفاءة الإنفاق يتطلب:

- ربط الميزانيات بالمؤشرات.
- قياس العائد على المبادرات.
- المتابعة اللحظية للمشروعات.
- التنبؤ بالمخاطر والانحرافات المالية.

فكلما ارتفعت الحاجة لتعظيم الأثر المالي، أصبحت منظومات دعم القرار ضرورة لرفع كفاءة التخصيص والمتابعة والتصحيح المبكر، وتكاتف المنظومة الحكومية.

أثر يُقاس

وقرار متقن

7. النتائج المتوقعة

ينعكس تطبيق منظومات دعم اتخاذ القرار بصورة مباشرة على جودة الأداء المؤسسي وسرعة الإنجاز ورفع كفاءة إدارة الموارد، نظرًا لدورها في بناء بيئة تشغيلية أكثر تكاملًا ووضوحًا وقدرة على قياس الأثر والتحكم بالمسار التنفيذي.



تنفيذ أدق

ربط المبادرات بالمؤشرات والمسؤوليات والموارد يعزز جودة التنفيذ ويرفع كفاءة المتابعة والحوكمة.

قرار أسرع

توفر منظومات القرار وصولًا فوريًا للمعلومات والتحليلات، ما يقلل زمن اتخاذ القرار ويرفع سرعة الاستجابة التشغيلية.

استدامة مؤسسية

كما تساهم بصورة مباشرة في تحقيق مستهدفات:

- كفاءة الإنفاق.
- التحول الرقمي.
- الشفافية.
- الحوكمة.
- جودة الخدمات.
- رفع التنافسية الاقتصادية.

تدعم منظومات القرار بناء مؤسسة قائمة على:

- المعرفة.
- الحوكمة.
- التحليل.
- الكفاءة التشغيلية.
- التحسين المستمر.

أثر قابل للقياس

تساعد المنظومات الحديثة على قياس:

- الأثر المالي.
- الأثر التشغيلي.
- أثر جودة الخدمات.
- رضا المستفيدين.
- العائد التنموي للمبادرات.

قياس الأثر يعزز القدرة على تحسين الأداء وتوجيه الموارد نحو الأولويات الأعلى قيمة.

8. لماذا الآن؟

تدخل المملكة اليوم مرحلة تنفيذية أكثر عمقًا وتسارعًا ضمن رؤية السعودية 2030، وهي مرحلة تعتمد بصورة مباشرة على جودة التنفيذ وسرعة القرار ودقة قياس الأثر. ومع تنامي حجم البرامج الوطنية والمشروعات الكبرى والاستثمارات الإستراتيجية، أصبحت الحاجة إلى منظومات دعم القرار أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى.

تحقيق مستهدفات الرؤية يبدأ بقرار مبني على منظومة متكاملة تعتمد على:

- البيانات.
- التحليل.
- الحوكمة.
- المتابعة.
- الذكاء الاصطناعي.
- قياس الأثر.



المؤسسات القادرة على إدارة بياناتها وتحويلها إلى قرارات تنفيذية ستكون الأكثر قدرة على:

- تحقيق مستهدفاتها.
- رفع كفاءة إنفاقها.
- تحسين جودة خدماتها.
- تعزيز أثرها الاقتصادي والتنموي.
- رفع جاهزيتها للمستقبل.

أما المؤسسات التي تعتمد على التقارير التقليدية والقرارات المتأخرة فستواجه تحديات متزايدة في مواكبة سرعة التحول ومتطلبات المرحلة المقبلة.



الاستثمار في منظومات دعم اتخاذ القرار أصبح استثمارًا مباشرًا في:

- جودة التنفيذ.
- كفاءة الأداء.
- استدامة الأثر.
- رفع التنافسية.
- تحقيق مستهدفات المملكة طويلة المدى.



9. خاتمة

أعد هذا التقرير من شركة دعم القرار لتسليط الضوء على أهمية منظومات دعم اتخاذ القرار كأداة حاکمة لربط الإستراتيجية بالتنفيذ، وتحويل البيانات إلى رؤى تنفيذية تدعم القيادات في إدارة الأداء وصناعة الأثر، بما يعزز جاهزية الجهات لمواكبة التحول الوطني وتحقيق مستهدفات الرؤية بكفاءة أكبر.

وقد استعرض التقرير المرحلة الحالية التي تعيشها المملكة العربية السعودية في أن تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030 يعتمد بصورة مباشرة على جودة القرار وسرعة التنفيذ وكفاءة إدارة الأداء والمؤشرات والمبادرات الوطنية. ومع تسارع التحول الوطني وتزايد تعقيد البيئة التشغيلية، أصبحت منظومات دعم اتخاذ القرار أحد أهم المكنات المؤسسية التي تدعم الجهات في بناء بيئة أكثر تكاملاً ووضوحاً وقدرة على قياس الأثر والتحكم بالمسار التنفيذي.

كما أن التوسع في استخدام البيانات والتحليلات الذكية والذكاء الاصطناعي ولوحات الأداء التنفيذية أصبح ضرورة تشغيلية لرفع كفاءة الأداء وتعزيز الحوكمة وتحسين جودة الخدمات، بما يمكن الجهات من اتخاذ قرارات أكثر دقة واستباقية، ورفع قدرتها على تحقيق المستهدفات الوطنية بكفاءة واستدامة أطول.



المراجع والمصادر

- رؤية السعودية 2030
- برنامج التحول الوطني
- الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا)
- هيئة الحكومة الرقمية السعودية
- McKinsey & Company
- Deloitte Insights
- PwC Middle East
- PwC Global AI Report
- Gartner Research
- Harvard Business Review
- IBM Data & AI Solutions
- OECD Digital Government Studies
- World Bank Digital Governance Reports



DS

DECISION SUPPORT

شركة دعم اتخاذ القرار

نشكر لكم ثقتكم بمنظومتنا الاستشارية
ونتطلع لدعم قراراتكم الاستراتيجية



DS.sa



info@DS.sa



@DS_SA



+966 11 207 2656

Building 13, Laysen Valley, Ground Floor, Riyadh